محليات

تكريم ٢٠٠ عائلة من أسر شهداء البطيحة

القنيطرة- الوطن

٥١٠ عدد الشهداء الذين قدمهم تجمع البطيحة للنازحين وما زالوا يقدمون قوافل الشهداء، واليوم كرمت محافظة القنيطرة نحو ٢٠٠ عائلة من أسر شهداء الجيش والقوات المسلحة الذين ارتقوا أثناء تأديتهم واجبهم الوطني في الدفاع عن سورية وكذلك الذين سقطوا بقذائف الحقد التي أطلقتها العصابات المسلحة على المدنيين العزل الآمنين في بيوتهم.

وعبر ذوو الشهداء عن عزتهم وافتخارهم باستشهاد ذويهم وهم يخوضون معارك العزة والشرف والكرامة والدفاع عن الأرض والعرض، مؤكدين استعدادهم لسلوك طريق الشهادة الذي اختاره أبناؤهم حتى دحر الإرهاب وأدواته من كل المناطق على امتداد الوطن.

ونوه محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر خلال التكريم الذي أقيم في تجمع البطيحة بريف دمشق بقيم الشهادة وتضحيات الشهداء ليبقى الوطن عزيزا مصونا وعصيا على الأعداء والخونة والمتآمرين، مخاطبا ذوي الشهداء بأنه منهم نستلهم العظمة والتضحية من أجل أن تبقى سورية حرة مستقلة.

وأشار عبدالقادر إلى أن القيم الوطنية التي تربى عليها الشعب السوري تجسدت باندفاع شبابه للدفاع عن تراب الوطن وعزة أبنائه مقدمين أغلى ما يملكون ومسطرين أروع ملاحم البطولة، مؤكداً أن سورية ستنتصر على الحرب الظالمة التي تشن عليها بفضل صمود شعبها والتفافه حول قيادته وجيشه الباسل.

وأكد محافظ القنيطرة أن تكريم الشهداء أقل ما يمكن تقديمه لمن ضحى بحياته في سبيل الوطن وهم الضامن لقدرة الشعب على الصمود والاستمرار، مجدداً تأكيد أن أبناء الوطن الشرفاء لن ينسوا أبطالهم وشهداءهم الذين ضحوا في سبيل الوطن وبذلوا أرواحهم ودماءهم ليظل الوطن عزيزاً شامخاً، والثقة المطلقة بالنصر القريب على الإرهاب وأدواته بفضل صمود الشعب وتلاحمه مع أبطال الجيش العربي السوري، ومنوها بتلبية كل احتياجات أسر الشهداء وذويهم وأن أبواب مكتبه مفتوحة لهم في كل وقت.

وعبر أمين فرع القنيطرة لحزب البعث وليد أباظة عن فخره بتضحيات بواسل الجيش والقوات المسلحة في مواجهة الإرهاب التكفيري مؤكدين أن دماء الشهداء ستكتب لسورية النصر المؤزر، مؤكداً أن تكريم أسر الشهداء واجب وطني وأخلاقي وعربون وفاء لدمائهم الطاهرة التي بذلوها رخيصة كرمى لعزة وكرامة سورية.

وأشار أباظة إلى المكانة الكبيرة للشهداء الذين قدموا أرواحهم دفاعا عن الحق وللحفاظ على بلدهم عزيزا كريما، مبيناً عظمة أسر الشهداء الذين قدموا أغلى ما يملكون لأجل سورية وتأكيد استعدادهم لتقديم المزيد من التضحيات في سبيلها.

وجدد ذوو الشهداء أنه لا شيء أغلى من الوطن وترخص له دماء أبنائهم الذين تربوا على حبه والتضحية في سبيله وتقديم الغالي والنفيس فداء له كي يبقى قوياً منيعا في وجه من يحاول المس بسيادته وكرامته.

يحدث في سورية

مواطنون يرفعون دعاوى على وزارة الكهرباء

محمد منار حميجو

من الملفت أن تشاهد في القضاء دعاوى لمواطنين مرفوعة بحق وزارة الكهرباء بسبب وفاة أقاربهم بالصدمات الكهربائية الناجمة عن التوتر العالي رغم انقطاع التيار الكهربائي وساعات التقنين الطويلة نتيجة الأزمة التي تمر بها البلاد والتي أدت إلى انخفاض إنتاج الطاقة الكهربائية، وهنا السؤال هل هذه الحوادث ناجمة عن سوء تمديد من الكهرباء أم نتيجة مخالفات البناء العشوائية القريبة من التوتر؟

وحصلت «الوطن» على وثائق قضائية لبعض الدعاوى المرفوعة بحق الوزارة من مواطنين مات أقاربهم نتيجة تعرضهم لصدمات كهربائية ناجمة عن التوتر العالي الذي يمر من فوق أسطح منازلهم.

ونصت وثائق إحدى الدعاوى أن مواطناً من أشرفية صحنايا تعرض لصدمة كهربائية قوية أثناء وجوده على سطح منزله ما أدت إلى وفاته بشكل مباشر، موضحة أن لجنة الخبرة المشكلة أثبتت أن سبب الوفاة ناجم عن خطأ في تمديد خط التوتر العالي والقريب من أسطح المنازل ما سبب خطراً على الكثير من الأهالي.

وبينت الوثائق أن أهالي الميت رفعوا دعوى على وزير الكهرباء ومدير كهرباء الريف إلا أنه تم تجنيب الوزير باعتباره ليس المسؤول المباشر عن ذلك وتحميل المسؤولية إلى مديرية الريف وتغريمها بمبلغ مقداره ٣٥٠ ألف ليرة مؤكدة أن ذوي الميت ومديرية الكهرباء استأنفا الحكم فالأول اعتبر أن القضاء لم ينصفه ويطالب برفع التعويض أكثر من ذلك والثاني اعتبر أنه ليس المسؤول عن مثل هذه الحوادث وهي تتم نتيجة أخطاء المواطنين.

وأشارت الوثائق إلى أن أهالي تلك المنطقة قدموا العديد من الشكاوى تتضمن أن خط التوتر قريب من أسطح منازلهم وبالتالي يشكل خطراً على الأهالي ومن هذا المنطلق فإن القضاء حكم مبدئياً لمصلحة أهل الميت بانتظار قرار الاستئناف.

وأكدت مصادر قضائية لـ«الوطن» أن هناك العديد من الدعاوى منظورة أمام القضاء متعلقة بوفاة مواطنين نتيجة إصابتهم بالتوتر العالي موضحاً أن القاضي ينظر بسبب الوفاة هل هي ناجمة عن أخطاء مواطنين أم إنها نتيجة تمديد غير صحيح للخط العالي للتوتر وقربه من المنازل المأهولة وذلك وفق لجنة خبرة مختصة في هذا المجال.

وبينت المصادر أن هناك العديد من القضايا حسمت لمصلحة المواطنين إلا أن بعضها الآخر يتحمل فيها المواطن المسؤولية نتيجة بعض الأبنية العشوائية القريبة من التوتر رغم التحذيرات العديدة من عدم الاقتراب من هذه المنطقة لكي لا يشكل ذلك خطراً على المواطنين.

ولفت المصدر إلى أن اجتهاد محكمة النقض الصادر في عام ١٩٨٠ بإحدى القضايا المتعلقة بهذا الموضوع نص على أن الكهرباء لا تتحمل المسؤولية في حال تعرض المواطن لإصابة بالصدمات الكهربائية ناجمة عن التوتر العالي في حال كان بعيداً ولم يكن هناك تدخل منه مضيفاً: في حال كان التوتر قريباً من المنازل ولم تقم بأي عمل لإبعاده فإنها تتحمل المسؤولية في ذلك.

وكانت وزارة العدل أصدرت العام الماضي تعميماً طالبت فيه القضاة بالتشدد في مسألة استجرار الكهرباء بطرق غير مشروعة نتيجة ازدياد هذه الظاهرة واتخاذ العقوبات الرادعة بحق كل من يقوم بهذا الفعل لأن ذلك يسبب ضغطاً كبيراً على الطاقة الكهربائية.

وأقرت وزارة الكهرباء أن إنتاج الطاقة الكهربائية ٥٦ بالمئة لأسباب وعوامل عديدة أهمها انخفاض إنتاج مادة الغاز والذي يعد العامل الرئيسي لتشغيل محطات التوليد إضافة إلى خروج العديد منها عن الخدمة نتيجة الأعمال الإرهابية التي تعرض لها قطاع الكهرباء.

> **بعض الدعاوى حسمت لمصلحة المواطنين وأخرى لمصلحة الكهرباء**

ثلاث وفيات بإنفلونزا الخنازير في اللاذقية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

في مثل هذا الوقت من كل عام تكثر حالات الإصابة بالأنفلونزا، وسابقاً هذا المرض لم يكن يلحظ أدنى اهتمام يذكر من المواطنين باعتباره حالة عرضية تستمر لأيام أو أسبوع، وقد تصل لعشرة أيام ومن ثم تزول أعراضها من دون أن تترك أية آثار، وحتى البعض من عامة الناس كانوا يجدون في تعرضهم للأنفلونزا أو ما يدعى الرشح لمرة واحدة في السنة حالة صحية لتنظيف المجاري التنفسية، لكن في السنوات الأخيرة ومع ظهور أنواع جديدة للأنفلونزا ومنها إنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير التي قد تودي بحياة المصابين بها في بعض الحالات باتت الإنفلونزا بكل أنواعها تشكل رعباً حقيقياً للمواطنين ازداد العام الحالي لوجود عدة حالات إصابة بالأنفلونزا اضطرت أصحابها لدخول المشافي وخرجوا منها مفارقين للحياة لكون العلاج لم ينفع مع حالتهم المتطورة وأشيع عنها بأنها أنفلونزا الخنازير، ما جعل هناك لغطاً في الشارع ما بين عامة الناس، وكذلك على مواقع الانترنت، محملين وزارة الصحة ومديرياتها مسؤولية ذلك لعدم إعلانها وجود الإصابات لتحذير الناس من العدوى أو الإصابة.

وللتأكد من مدى صحة ما يشاع والإصابات الموجودة وإذا ما كانت حالات الوفاة حدثت نتيجة الإصابة بإنفلونزا الخنازير التقت «الوطن» رئيسة شعبة الأمراض الوبائية بدائرة الأمراض السارية الدكتورة سحر جبور التي أفادت موضحة أن الإنفلونزا مرض موسمي منتشر عالمياً يكثر حدوثه في فصلي الشتاء والربيع وله ثلاثة أنواع أنفلونزا موسمية، طيور، وخنازير H1N1، وهذه الإنفلونزا هي الإنفلونزا العادية نفسها إلا أنها متطورة عنها أكثر، وليس بالضرورة أن تؤدي إلى الوفاة بل يمكن علاجها في حال تمت المسارعة لعلاجها منذ البداية، وحسب بنية الجسم، وقد أطلق عليها هذا الاسم لسبب أساسي أن أول انتقال له كان من الخنزير إلى مربي الخنازير، ومن ثم بدأ ينتقل من إنسان إلى آخر، وأصبح مثله مثل الأنفلونزا الموسمية، التي أصيب بها خلال أسبوع واحد ما بين ١٦ – ١٠ الشهر الحالي٤٨٠٠ شخص وفق ما هو مسجل في المراكز الصحية، وقد شفيت جميعها ولم يُعلم نوعها لكونه لم يتم إجراء مسحات لتحليلها لأنها كانت تحت السيطرة، بينما دخل شعب العناية الإسعافية بمشافي الدولة ٢٣ مريضاً بإنتان تنفسي حاد وخيم وذلك منذ الثالث من الشهر الحالي ولغاية ١٩ منه، وبينت د. جبور أنه ومن أصل ٢٣ حدثت ١١ حالة وفاة، وقد تم أخذ المسحات الأنفية والبلعومية لهؤلاء المرضى وأرسلت إلى المخبر المرجعي في وزارة الصحة، مشيرة إلى أن النتائج الواردة حتى الآن أظهرت وجود ثلاث عينات إيجابية أي مصابة بأنفلونزا الخنازير وعينتين سلبيتين والباقية لم تصل نتائج تحليلها حتى الآن.

وأكدت د. جبور قائلة: في جميع الأحوال نوع الفيروس لأنفلونزا الخنازير أو الطيور أو الإنفلونزا العادية والخفيفة هو علاج واحد، والعلاج حالياً متوافر من وزارة الصحة في المراكز الصحية للفئات المستهدفة للأطفال دون العامين، والمسنين ممن تجاوزا الستين عاماً، والحوامل، كما وفرت الوزارة اللقاحات للمصابين بأمراض مزمنة والذين يعالجون بالمثبطات المناعية كالكورتيزون وكذلك للكادر الطبي العامل في شعب العناية الإسعافية، ولفتت د. جبور أن اللقاحات تعطي حماية بنسبة ٧٠–٨٠٪، أما عن التحاليل المخبرية فهي لا تتم إلا في المخبر المرجعي في الوزارة، وأن الغاية من أخذ المسحات ليست لمصلحة المريض بل لإجراء الدراسة حول المرض والأوبئة في البلد وتسجيل النتائج والإحصائيات، أما المريض بالمسحة أو غيرها فيخضع للعلاج الفوري أياً كان نوع الإنفلونزا وتبقى الوقاية هي الأهم، حيث ينبغي أخذ الاحتياطات الواجب اتخاذها للحماية من عدوى الأمراض التنفسية الحادة، والعلامات التي ينبغي مراجعة الطبيب حين ظهورها مثل: ارتفاع الحرارة عن ٣٨,٥ درجة، مع ألم عضلي وبلعومي وسعال جاف، حينها ضرورة مراجعة الطبيب أو المركز الصحي، واتباع المريض للإرشادات الصحية كالابتعاد عن التجمعات، الحد من مخالطة المريض، أو وضع كمامة على الأنف والفم، بالنسبة للمريض، ترك مسافة متر بين المريض والمخالط، ، الامتناع عن المصافحة والعناق والتقبيل، الاعتناء بالنظافة الشخصية ونظافة الأسطح مثل المجالي وقبضات الأبواب والحنفيات والهواتف ما شابه..

سرقات للطف البركاني في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن إغلاق مرمل شيحان وتل الغرارة في منطقة شهبا أمام عمليات استثمار الطف البركاني الخدمي شرع الأبواب أمام السرقات والاستجرار غير المشروع للمادة في الأراضي الخاصة والتي توجد ضمنها المادة حيث أشار مدير فرع الجيولوجيا بالسويداء مازن الخطيب إلى أن بعض ضعاف النفوس في أيام العطل وخارج أوقات الدوام الرسمي يقومون بالتوجه نحو أماكن تواجد مادة الطف البركاني ضمن الأراضي الخاصة لاستثمارها بشكل غير مشروع ونقلها وبيعها إلى جهات أخرى مؤكداً أن هذه السرقات كانت خارج مقالع (تل رساس وتل شيحان وتل صميد) التابعة للجيولوجيا وذلك بسبب حراسة هذه المواقع حيث ثبتت عملية السرقات في الأراضي ذات الأملاك الخاصة والتي لا تتواجد فيها أي حراسة وهي مواقع تمتد على مساحات واسعة من الصعب حراستها لذلك قام الفرع بمخاطبة الجهات المعنية في المحافظة بهذا الخصوص حيث تم إصدار العديد من التعاميم إلى جميع الجهات المختصة للعمل على ضبط وحجز الآليات التي تقوم بنقل مواد صخرية أو مواد الطف البركاني بشكل غير شرعي لتنظيم الضبط الخاص بالمخالفة.

وأوضح الخطيب أنه ولضبط العمل غير النظامي والاستجرار غير المشروع للمواد تم تكثيف جولات عناصر الضابطة العدلية في الفرع حيث جرى تنظيم العديد من المخالفات بلغت قيمتها خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ وخلال العام ٢٠١٥ نحو مليوني ل. س كما تم إنذار أصحاب معامل البلوك المستجرين للمادة لعدم قانونية وجود هذه المادة لديهم وقد تمت إحالة المخالفين إلى القضاء المختص وإلى المالية بغية تحصيل القيمة المترتبة على هذه المخالفات والتي لا يعفيها أي قرار قضائي نظراً لأنها حق من حقوق الدولة.

من جهتهم أصحاب الأراضي الخاصة من منطقة قاعدة التل في شيحان امتداداً إلى أم الزيتون – اشتكوا من حرمانهم من التصرف بمتر واحد من تراب أملاكهم الخاصة تحت ذريعة وجود مادة الطف البركاني فيها الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بإيجاد حل عادل يستطيعون معه من الاستفادة من أراضيهم وما عليها مقترحين أن يقوم فرع الجيولوجيا بشراء الرمال الموجودة في أراضيهم وتعويضهم عن أثمانها.

بينما أشار رئيس مجلس مدينة شهبا عماد الطويل أن ما يرضي أصحاب الأراضي الخاصة بأن تقوم الجيولوجيا باستثمار الرمال وبقايا المقالع الموجودة في تلك الأراضي بإقامة مقالع تابعة للفرع مع التعويض على أصحاب الأرض بحيث تعود الفائدة على الجميع من دون الشعور بالغبن والاستغلال.

بينما أصحاب معامل البلوك أكدوا أنه وأمام إغلاق مرمل شيحان وتل الغرارة اللذين يعتبران المصدر الأساسي للمادة مع عجز الجهات المعنية في المحافظة عن إيجاد البديل فضلاً عن عدم السماح للأهالي من فرع الجيولوجيا من استثمار أراضيهم فكان لابد من طريقة لتأمين المادة حتى ولو كانت بالطرق غير القانونية.

علما أنه وفي حال تم فتح باب الاستثمار ضمن الأراضي الخاصة (مع مرونة في القوانين والتشريعات) فإن الفائدة ستعود على جميع المعنيين سواء من أصحاب الأرض أو أصحاب المعامل وصولاً إلى فرع الجيولوجيا في السويداء.

ليبقى السؤال إن كان إغلاق مرمل شيحان جاء للحفاظ على الوجه الجمالي للمحافظة فضلاً عن أهميته الدينية فما أسباب إغلاق مرمل الغرارة؟؟ ولماذا لا يتم فتحه واستثماره تحت حراسة ومتابعة من المحافظة وفرع الجيولوجيا؟؟

تدهور الواقع الزراعي بالحسكة..

زراعات دخيلة فرضت نفسها وسط غياب التمويل والمستلزمات وقدر الحلول أصبح بيد السوق السوداء..!

الحسكة - دحام السلطان

في الحديث عن واقع الزراعة في الحسكة التي انحدر مستوى تناميها وتراجع حضور محاصيلها المهمة (الإستراتيجية) على ساحة الاقتصاد الوطني بالشكل العادي والمطلوب، الأمر الذي خلق إشكالية لمستقبل مجهول النتائج والتداعيات، ما دفع بمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بألا تقف مكتوفة الأيدي تجاه ذلك و(لو) بالكلام كأقل تقدير، مبيّنة في ذلك أسباب وبواعث التدهور الزراعي وشرحه بمبررات وربطه بحزمة من الأسباب القاهرة، بعد أن أعلنت صراحة عن تراجع نفوذها حيال العديد من القضايا الضابطة والناظمة واللازمة للمسألة الزراعية وخصوصيتها..!

محاصيل دخيلة

مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة المهندس عامر سلو حسن ربط ذلك التراجع بجملة من الأسباب لخّصها بعدة نقاط تفيد: بعدم وجود مستلزمات الإنتاج الزراعي المطلوبة وعلى رأسها الأسمدة الكيماوية، والغلاء غير المسبوق لها لكونها لا توجد ولا تُباع إلا في السوق السوداء حصراً، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الأيدي العاملة إن وجدت وعدم ملاءمة ذلك الارتفاع مع أسعار وهامش ربح المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، ومديونية الفلاحين والمزارعين للمصارف الزراعية، وخروج المشاريع الزراعية عن الخدمة التي كانت تعمل على الطاقة الكهربائية نتيجة للدمار والتخريب الإرهابي الذي لحق بالقطاع الكهربائي بالمحافظة، إضافة إلى الأوضاع الأمنية السائدة وسيطرة الجماعات المسلحة على رقعة زراعية واسعة من مساحة ريف المحافظة، والتي بدورها أدت إلى قلة الأيدي العاملة وندرتها نتيجة لهجرتها ليس من الريف إلى المدينة فحسب– بل إلى خارج البلاد، وعلى أثر ذلك انتشرت محاصيل زراعية دخيلة التي تُعرف بالمحاصيل الطبية والبيطرية على حساب المحاصيل الإستراتيجية، بشكل غير طبيعي هذا الموسم لمبررات تكمن في عدم حاجتها إلى مستلزمات الزراعة الأساسية من (ري، أسمدة كيماوية، أيد عاملة)، إضافة إلى إن دورة حياتها أقصر من عمر المحاصيل الإستراتيجية، كما أن لها دوراً إيجابياً في الدورة الزراعية من خلال إعادة الخصوبة إلى التربة وتجديدها، والأهم من ذلك كله يكمن في غلاء أسعارها خارج حدود البلاد بسعر يتفوّق بكثير على أسعار المحاصيل الإستراتيجية التي يختلف سعر شرائها محلياً من المنتجين عن السعر العالمي لها.

وأشار مدير الزراعة إلى دور المديرية التي تقوم بالتواصل اليومي مع مديرية الإنتاج النباتي بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عن طريق الدائرة الفرعية، وموافاتها بالتقارير اليومية التي تتضمن الحركة اليومية للمحاصيل الإستراتيجية، وأكد وجوب إعادة النظر بحجم مساحات الخطة الزراعية كما كانت عليه في سنوات الرخاء، لزيادة الإنتاج كماً ونوعاً من وحدة المساحة الزراعية لأن المساحات المقررة لا تفي بالغرض لانخفاض هذه المساحات من جهة، والانخفاض في وحدة المساحة (المروية) من جهة أخرى، بدليل أن إنتاج الهكتار الواحد من القمح قبل سنوات الأزمة كمعدل وسطي يصل إلى ٤٠٠٠ كغ، واليوم أصبح أقل من ٢٥٠٠ كغ، والسبب الأول والأخير في ذلك عدم وجود الأسمدة الكيماوية..! وأضاف: إن حجم المساحات المقررة في الخطة الزراعية لهذا الموسم لمحصولي القمح والشعير على النحو التالي: القمح المروي ٢٢٨٨٨٢ هكتاراً، والمنفّذ من المساحة ١٣٥٠٠٠ هكتار، والقمح البعل ٤٨٨١٣٢ هكتاراً، والمنفّذ ٣٣٧٠٠٠ هكتار، والشعير المروي ٢١٨٢٤ هكتاراً، والمنفّذ ١٧٥٠٠ هكتار، والشعير البعل ٣٤٢٠٦٩ والمنفّذ ٣١٨٠٠٠ هكتار.

قدر الفلاح

رئيس اتحاد فلاحي محافظة الحسكة محمد الخليف قال: من خلال المذكرات الخطية التي طالبنا بها أصحاب القرار المركزي خلال سنوات الأزمة، لمعالجة جميع القضايا الشائكة والمرتبطة بالمسألة الزراعية، من أجل إيجاد المعالجة السريعة والفورية لها وخاصة المتعلّقة بديون المصارف الزراعية المترتبة على الفلاحين، وتأمين كامل مستلزمات الإنتاج الزراعي وجميع التسهيلات الأخرى، وذلك بحل مشكلة الديون المتراكمة وفوائدها على الفلاح لسنوات عديدة التي أصبح كاهلها ثقيلاً على الفلاح، وتجاوزت بأرقامها القسط المستحق عليه، ولا سبيل إليها إلا بإعفائها وتبييض صفحتها، أو بإيجاد صيغة تحتوي على تسهيل ومرونة مريحة للفلاح، والمطالبة بالتمويل بغض النظر عن المديونية للنهوض بالزراعة بشكل أفضل ولتشجيع الفلاح بالإقبال عليها، ولا يتحقق ذلك التشجيع والإقبال إلا بالدعم اللا متناهي للمسألة الزراعية، لأن قدر الفلاح الذي ارتبط به هو تأمين رغيف الخبز والغذاء لأبناء الوطن، لذلك ينبغي العمل على توفير عاملي التشجيع والدعم، والتأكيد على رفع الأسعار للمحاصيل الزراعية ولاسيما الإستراتيجية منها وتحقيق هامش ربح مجزٍ وحافز تشجيعي مناسب تجاه المحاصيل التي سيتم تسويقها، وبيّن رئيس الاتحاد أن غياب الحالة الأمنية في الريف الزراعي أدى إلى عدم استقرار الفلاح وزراعته في آن معاً، والتي جاءت متوازية مع سنوات الجفاف التي زادت الطين بلّة وعرقلت تواصل الفلاح مع المصارف الزراعية كما ينبغي، لتسديد أقساط ديونه المترتبة عليه في الزمن المناسب، وبالتالي غياب التمويل الزراعي عنه الذي انعكس سلباً على الأرض وزراعتها وغياب مستلزمات الإنتاج اللازمة لذلك، ولاسيما الأسمدة الكيماوية والمحروقات نتيجة انقطاع التيار الكهربائي انقطاعاً كاملاً، لتدخل المحاصيل البديلة الثانوية محل المحاصيل الإستراتيجية الرئيسة المتعارف عليها في المحافظة التي تحقق ربحاً أكثر بكثير من هامش ربح عائد المحاصيل الإستراتيجية..!